اقتصاد

فوق الطاولة

مزمار هندي

علي هاشم

عادة ما يستغرق وزراء التجارة الداخلية أشهراً للإتيان على ذكر قطاع الاختراع، الوزير الجديد خرق البروتوكول المقدس مندفعاً في اليوم التالي لأداء القسم عن تسلمه الحقيبة، لتأكيد «حاجة سورية لكل مبدع في مرحلة إعادة الإعمار»، مسجلاً بذلك رقماً قياسياً في السرعة لن يقوى غيره على تحطيمه يوماً ما.

للوزير الجديد خلفية استثمارية، قد يكون الأمر مشجعاً –بتحفظ– لتناول تصريحه على نحو «غير عبثي» رغم ما يفترضه «حسن الظن» بالوزارات المتعاقبة من ضرورة عدم الاستغراق بالتفاؤل.

من «السوالف الوطنية» لقطاع الاختراع الذي يربو على ما ينوف عن ٦ آلاف اختراع، يحكى أن تقنياً سورياً أوفد لاستكمال اختصاصه في الهند، الدولة المتقدمة في ميدان الفلزات الفوسفاتية، وهناك، تمكن الرجل من بيع الماء في بلاد السقائين فأضاف لتلك الدولة براءتي اختراع في استخلاص مكونات طبية وفلزية من الفوسفات، وقفل عائداً إلى «وطنه» ممتشقاً «مزماره»، ومتجولاً لقرابة ٥ سنوات بين «المطوبين» على كراسيهم، طالباً عدة بسيطة ومختبراً متواضعاً في مؤسسته التي أوفدته للاختصاص ومتعهداً لها بعائدات هائلة.. من دون جدوى!.

العام الماضي، أعلنت وزارتا الصناعة والنفط حالة من «الانطراب» إبان الاستماع لمزامير شركات هندية صديقة وفدت إلينا معلنة رغبتها بخوض ميدان المعالجة الفلزية للفوسفات السوري، للمصادفة المحضة، فما استمع إليه الوزيران كان صوت ذلك «المزمار» الذي اخترعه ذاك السوري في الهند!!

لا أحد يدري، لربما وضعت الشركات الهندية في حسبانها الاعتماد على العازف «الأصلي» في مشاريعها على أراضينا، لكن الرجل الذي تعلم بالطريقة الصعبة استحالة خرق نظرية «مزمار الحي» الذي «لا يطرب»، متفرغ حالياً، ومنذ ٣ سنوات، لحفر الخنادق لدى إحدى التنظيمات الإرهابية التي اختطفته من أحد الأحياء الفقيرة؟!.. ولأنه ما زال على قيد الحياة هناك، فعلى الأرجح نجح الرجل في حفر الخنادق رغم إخفاقه مراراً وتكراراً بحفر ثغرة صغيرة في جدار الأدمغة البيروقراطية لمؤسساتنا و«مطوبي» كراسيها؟!

«سولافة» صاحبنا حفار الخنادق، تمثل خلاصة العلاقة الحكومية مع قطاع الاختراع، وتفسر كنه شعارنا المزمن: «نحو ربط الاختراع بالاستثمار»، بالطبع ليست جميع الاختراعات البالغة ٦ آلاف والمسجلة في ديوان براءات اختراعنا قابلة للاستثمار، لكن بالتأكيد ثمة بضع عشرات منها كذلك، وفي اختزال ممكن، يجدر الإتيان على ذكر التنافسية التي تنطوي عليها مضخات غاطسة طورها أحد فنيي صيانتها السوريين بما يتفوق على مثيلاتها الألمانية، إلى جانب مشاريع أخرى للطاقة النظيفة تزيد في جدواها ١٧ مرة عما تتطلع وزارة الكهرباء إلى تحقيقه من مشروع اللواقط الشمسية الذي تقيمه فوق سطح وزارة البيئة.

وزير جديد، إعلان مكرر.. هل تريد «الاستفادة من كل فكرة مبدعة»؟ إليك إذا: ليس لديك أديسون.. فولتا.. جاليليو.. دانلوب.. واط.. أو فارادي.. في الواقع، قد يكون لديك أفضل منهم مواءمة، ذلك أن المخترعين السوريين سجلوا براءاتهم بعدما وضعوا حلولاً مبتكرة لمشكلات تعانيها قطاعات محلية محددة، وبأدوات محلية.

شكوك في عقود النقل الداخلي

هيئة المنافسة بدأت تفتح الملفات والتحقيقات

علي محمود سليمان

كشف المدير العام لهيئة المنافسة ومنع الاحتكار أنور علي عن بدء التحري في عقود وملفات شركات النقل الداخلي الخاص، للتأكد من تنفيذ العقود وفق الشروط المتفق عليها، والبحث في حال وجود مخالفات تمس قانون المنافسة ليصار إلى تطبيق قانون المنافسة بحق المخالفين.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن علي أنه وفي إطار المتابعة والتقصي من هيئة المنافسة، تمت الملاحظة في الفترة الأخيرة لوجود عدد كبير من الشكاوى على قطاع النقل الداخلي، ونظراً لأهمية هذا القطاع كونه يمس شريحة كبيرة من المواطنين، تم البدء بمراسلة الجهات المعنية كافة لتزويد الهيئة بالوثائق والبيانات المرتبطة كافة بهذه العقود والملفات لدراستها والعمل عليها، حيث بدأت الشكاوى منذ تلزيم القطاع إلى شركات النقل الداخلي الخاصة.

موضحاً بأن عمليات التدقيق بدأت بشكل مستتر في البداية حول بعض المخالفات التي تشوب العقود بين وزارة النقل وشركة النقل الداخلي والشركات الخاصة، إضافة إلى تقصي الشكاوى في باقي مؤسسات الدولة، ومن خلال التواصل مع وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، تبين وجود عدد كبير من الضبوط التي تنظم بحق وسائل النقل الجماعي الخاصة لعدم تقيدها بتطبيق الاتفاقيات حول الأسعار المحدد للنقل الداخلية، وهو ما يعتبر مؤشراً إلى خلل في المنافسة وينعكس على العقود الموقعة، لافتاً إلى أن الهيئة باشرت بفتح ملفات شركات النقل الداخلي ومتابع كل حالة على حدة حسب الشركة بعد ملاحظة وجود حالة من الحصرية في الاتفاقيات بين شركة النقل الداخلي وشركات النقل الداخلي الخاص، حيث يتم حصر شركة معينة بخط نقل معين، ما يعني عدم وجود منافس لها على هذا الخط، وهو ما يؤثر في المنافسة وتحكم هذه الشركة بمواعيد تسيير الباصات وحركتها.

وأشار علي إلى أن الهيئة طلبت المعلومات من الجهات كافة لمعرفة آلية تحديد نفقات هذه الشركات والضرائب المتوجبة عليها والمسددة منها وما حققت من أرباح، والعودة إلى العقود الموقعة، للبحث في حال وجود خلل بالعقود أو وجود حصرية بالتعامل، حيث قامت الهيئة بتسيير دوريات الضابطة لديها للتعرف إلى عمل هذه الشركات على أرض الواقع.

ومن خلال التواصل مع مديرية التجارة الداخلية في دمشق، تبين أن الشكاوى محددة بعدم التزام هذه الشركات بالتسعيرة المتفق عليها في العقود الموقعة، موضحاً بأن فتح الملفات لا يتعلق بموضوع مخالفة التعرفة فقط، ولكن ستتم معالجة العقود من النواحي كافة من حيث التدقيق بها وشروطها وآلية تنفيذها وكيف تم تنظيمها؟ ومن وراءها؟ وهل من جهة محتكرة أو مستفيدة من العقود؟ وقد بدأ العمل في محافظة دمشق كونه فيها أكبر عدد من شركات النقل الداخلي الخاصة وستتم المتابعة في المحافظات كافة، وعند الكشف عن أي مخالفة لقانون المنافسة سيتم تطبيق القانون وفرض غرامات قاسية بحق المخالفين عن طريق مجلس المنافسة.

مضيفاً: إن التوجيه الذي صدر عن رئيس مجلس الوزراء بمتابعة مخالفات شركات النقل الداخلي وقمعها، يعتبر توجيهاً مباشراً بفتح ملفات هذه الشركات لكشف حالات الفساد والمخالفات، مؤكداً أن هيئة المنافسة ومنع الاحتكار تتابع الأنشطة الاقتصادية كافة الخدمية منها والإنتاجية وكل ما يتعلق بالنشاط الاقتصادي السوري الذي يمس حياة المواطن بشكل مباشر كالمواد الغذائية وقطاع النقل ومكاتب الصرافة والتأمين وغيرها.

١٨ مليار ليرة ديون الاتصالات الهاتفية ونسب التحصيل تنخفض إلى ٣,٥٪ في الجهات الحكومية

عبد الهادي شباط

كشف مدير عام شركة الاتصالات السورية بكر بكر لـ«الوطن» أن حجم ديون الشركة للهاتف العادي بلغت حتى بداية شهر آب الماضي نحو ١٧,٩ مليار ليرة بينما بلغت الديون الهاتفية الرسمية التي تعود للجهات العامة في الدولة ٤,٤ مليارات ليرة موضحاً أن نسب التحصيل بلغت للهاتف العادي في عامي ٢٠١٢-٢٠١٣ حدود ٨١٪ بينما ارتفعت في عام ٢٠١٤ إلى ٨٣,٦٪ لتعود وتنخفض إلى ٦٠٪ خلال العام الحالي بينما شهدت نسب التحصيل للهاتف الرسمي انخفاضاً مستمراً منذ بداية الأزمة حيث سجل عام ٢٠١٢ تحصيلات بنسبة ٦٣٪ لتنخفض في عام ٢٠١٣ إلى حدود ٥٠٪ وفي العام الذي يليه إلى ٣٥٪ وصولاً إلى العام الحالي الذي سجل نسب تحصيل لم تتجاوز ٣,٥٪.

وحول سؤال توجهت به «الوطن» عن كثرة الاعتراضات التي تقدم بها العاملون في الشركة حول تقييماتهم وأنظمة الحوافز المنفذة أوضح معاون مدير عام الشركة محمد سمير الحلبي أنه تم إنجاز برنامج جديد للحوافز يقوم على أساس منح الحوافز للمستحقين من المنتجين والعاملين في الفروع والمراكز مبيناً أن التميز بين العاملين يقوم على أسس ومحددات أهمها الإنتاج والتطوير والالتزام وحجم العمل والاستقلال والموثوقية إضافة إلى محددات تسهم في تخفيض نسب الحوافز مثل العقوبات التي تشتمل عليها سجلات العامل ونسب الدوام المحققة ومستوى التأهيل والشريحة التي ينتمي إليها العامل، معتبراً أنه من الطبيعي أن يزداد حجم الاعتراضات من العاملين حول نسب الحوافز التي تم تخصيصهم بها بسبب تفعيل البيانات والأسس والمحددات لحجم وقيم هذه الحوافز ومؤكداً أن النظام الجديد لمنح الحوافز أتاح للجميع إمكانية الاعتراض حيث تم في هذا السياق تشكيل لجنة خاصة من المدير العام مهمتها دراسة كل الاعتراضات المقدمة من العاملين حول حول قيم حوافزهم وإعادة النظر في حال تبين وجود خلل أو حالة تظلم لأي عامل في الشركة.

وفي موضوع التحول الهيكلي للإدارات والعاملين في المؤسسة الجاري العمل عليه لتحقيق الانتقال بالمؤسسة إلى شركة مساهمة بين الحلبي أنه تم إنجاز التحول للكوادر البشرية على المستويات الثلاثة الأولى وهي مديرو الإدارات والمديرون المركزيون ومديرو الفروع ورؤساء الأقسام وأنه يجري حالياً تحويل المستوى الخامس من رؤساء الشعب والمراكز والأقسام وأن المرحلة اللاحقة لذلك ستشتمل على تحويل العاملين الراغبين بالتحول الذين لديهم الخبرات والمهارات التي تتطلبها مهام العمل الجديد.

ومن جانبه اعتبر مدير إدارة الشؤون الفنية في الشركة يونس حسن رداً على عدم تنفيذ الشركة لوعودها حول تحسين خدمة الإنترنت خاصة لجهة البطء الحاصل في الشبكة أنه لا يمكن التعميم بوجود بطء عام في الخدمة (الإنترنت) التي تقدمها الشركة وإنما هناك بعض الاختناقات في مواقع محددة وتعمل الشركة بشكل مستمر على معالجتها وحلها تباعاً خلال تنفيذ مشاريع توسيع الربط الحالية لهذه الشبكة بالإضافة إلى حدوث انقطاعات خارجة عن إرادة الشركة وعادة ما ترتبط بالدارات الدولية للإنترنت وتعمل الشركة على تأمين دارات دولية إضافية من مصادر مختلفة للحفاظ على وجود خدمات الإنترنت.

ويشار إلى أن الشركة السورية للاتصالات عملت خلال سنوات الأزمة على إعادة التأهيل للشبكة الهاتفية في المناطق التي تعرضت للضرر عبر تمديد كوابل جديدة ورئيسية نحاسية وبسعات مختلفة إضافة إلى إعادة تأهيل كل مجموعات التوزيع الرئيسية التي طالها التخريب سعياً لتأمين الخدمة الهاتفية للمشتركين وأنها تعمل على زيادة الحزمة الدولية لشبكة الإنترنت تلبية لمتطلبات زيادة عدد مشتركي الـ ADSL في سورية وإجراء تعاقدات لتركيب بوابات ADSL جديدة لتغطية الاحتياجات المطلوبة بمختلف المحافظات السورية.

الصناعيون للاقتصاد: هذه السلع التي لا داعي لاستيرادها

الوطن

وجهت غرفة صناعة دمشق وريفها كتاباً إلى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية تطلب فيه الحد من استيراد بعض من المواد والسلع المنتجة محلياً التي تؤكد فيها الغرفة أنها قادرة على تلبية احتياجات السوق المحلية منها. وذكر الكتاب أن طلب الغرفة جاء بناء على طلب وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية القاضي بتزويدها بالسلع المنتجة محلياً التي يمتلك الصناعيون القدرة على تلبية احتياجات السوق المحلية ليصار إلى حمايتها وفق البنود الجمركية الخاصة بها وذلك استناداً إلى قرار دعم الصناعة الوطنية وحمايتها بكل السبل المتاحة وفق قرار منح إجازات استيراد لكل منتج يغطي إنتاجه السوق المحلية وذلك يندرج ضمن التوجه الحكومي الحالي الذي يقضي بالحد من استيراد أي سلعة لها مثيل من الإنتاج الصناعي الوطني. وذكر الكتاب أن هناك عدداً من السلع أبرزها المشروبات الغازية والمعكرونة والشعيرية والغرانيت الصناعي والبلاط والمغاسل وأحواض الاستحمام بروفيلات الألمنيوم وروبة السيراميك وغيرها من المواد والسلع التي تلبي احتياجات السوق المحلية.

الجزائري للتجار: الوزارة مضطرة لرفع الأسعار الاسترشادية للسلع الكمالية المستوردة وتحديد أسعار منخفضة لمستلزمات الإنتاج

الوطن

أكد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية همام الجزائري وجود العديد من القضايا التي تحتاج إلى إجراءات عملية وحلول واضحة ومشتركة مع الفعاليات التجارية والصناعية، مبيناً أن الوزارة تعمل دائماً للوصول إلى حلول واقعية مسبوقة بحوار جدي وشفاف مع الجهات كافة ذات العلاقة بما فيها قطاع الأعمال.

جاء ذلك خلال اجتماع عقده أعضاء مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق لمناقشة العديد من القضايا المتعلقة بتمويل المستوردات والأسعار الاسترشادية ونسب الرسوم الجمركية وغيرها.

وأضاف الجزائري: إن الوزارة مضطرة لرفع الأسعار الاسترشادية للسلع الكمالية المستوردة وتحديد أسعار منخفضة بالحد الأدنى للمواد الأولية ومستلزمات الإنتاج وذلك في إطار حماية وتنمية الصناعة المحلية وترشيد الاستيراد وتحسين إدارة موارد القطع الأجنبي، أما السلع الغذائية الأساسية للمواطن فتقوم الوزارة بتلبية احتياجات السوق المحلية عبر تأمين تسهيلات استيرادها وفق أسعارها الفعلية والعمل مع وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك على تخفيض أسعار هذه المواد في الأسواق عبر زيادة العرض السلعي وخاصةً حليب الأطفال، السكر، الرز.

وقال الجزائري: إنه علينا التوسع بالتصدير لتحقيق زيادة في إيرادات القطع الأجنبي، وفي الوقت نفسه علينا أن نتوسع بتأمين الاحتياجات اليومية من السلع والمنتجات التي تنتج محلياً وبذلك تتم زيادة معدلات الإنتاج والتشغيل والتخفيف من استيراد السلع المتوفرة محلياً، وفي هذا الصدد تعمل الوزارة على إحداث هيئات تعنى بدعم الإنتاج المحلي والتصدير وتشجيع وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعمها للإقلاع في عملها، وبالتالي التوسع في إنشاء استثمارات صناعية جديدة أو الانتقال من صناعة إلى أخرى أفضل وخاصةً في المجالات ذات الأولوية كالصناعات الغذائية والزراعية بما يلبي حاجة المزارع في شراء المحصول وحاجة المستهلك إلى توفر المادة بالسعر المناسب، ومعها يستمر العمل في الورش الصغيرة التي تتيح الفرصة لتوفير منتجات قابلة للتصدير، وبذلك فإننا نرى اليوم أن واحداً من أهم أهدافنا هو تشغيل وتفعيل القدرة الإنتاجية المتاحة بأفضل السبل.

وأضاف: إنه تواجهنا اليوم مشكلة تتمثل بأن هناك سلعاً مستوردة أرخص من السلع المنتجة محلياً، وهدفنا كوزارة هو تشغيل اليد العاملة والتوسع في هذا التشغيل واستمرار العملية الإنتاجية، لذلك دفعنا بكل الوسائل لتعافي قطاع الدواجن والزيوت والسمون التي شهدت هذه القطاعات تطوراً ملحوظاً تمثل في زيادة الإنتاج وانخفاض التكاليف جزئياً، وكذلك عملنا على عودة معامل الأدوية للإنتاج، ولكن بالإضافة إلى عودة الإنتاج ظهرت مشكلة تسويق هذا الإنتاج في ظل ظروف تمثلت بإغلاق المعابر البرية وتتم متابعة هذا الموضوع كما يتم بالتوازي تكثيف الجهود لتعزيز التعاون مع الدول الصديقة وخاصة روسيا ومؤخراً بُذلت جهود مهمة ومشتركة مع الجزائر من خلال بحث منح مزايا للسلع السورية لمدة سنة وتتم حالياً دراسة هذا المقترح.

وفي مداخلة له أكد رئيس غرفة تجارة دمشق غسان القلاع أن هناك من يقف عائقاً أمام التعاون مع الجزائر باعتبارها سوقاً لإسبانيا وفرنسا مؤكداً استمرار السعي إلى تعزيز علاقات التعاون القائمة وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين.

وأضاف الوزير الجزائري: إنه من الصعوبة بمكان ضبط عمليات التهريب أثناء دخول البضائع، وأكد ضرورة ضبط هذه الحالات في المتاجر والمحال، لافتاً إلى أن هناك سلعاً يجب تشديد الرقابة عليها كالألبسة والتجهيزات الكهربائية والمنتجات الكمالية.

وذكر الجزائري أن سياسة تمويل المستوردات هي سياسة نقدية ترتكز على زيادة دور المصارف في التمويل ويديرها مصرف سورية المركزي في إطار عملية ضبط سعر الصرف في السوق.

ليون زكي: يا حكومة أوقفي مسلسل كوارث هجرة السوريين

طالب رئيس مجلس الأعمال السوري الأرميني ليون زكي الحكومة السورية باتخاذ إجراءات وتدابير احترازية تحول دون هجرة المزيد من العقول والكفاءات البشرية الشابة ورسم إستراتيجية وطنية لتخفيف حدة الضرر البالغ الذي لا بد أن يلحق بالاقتصاد والمجتمع وبعملية التنمية وإعمار البلاد جراء ذلك.

وقال زكي لـ«الوطن»: إن ملف الهجرة المتزايدة من أهم الملفات التي يجب أن تؤرق الحكومة والمجتمع السوري الذي يفقد وفق خط بياني تصاعدي خيرة المؤهلات والموارد البشرية، وخصوصاً من الفئة العمرية التي تضم خريجي الجامعات ومن الاختصاصات العملية «وعلى الحكومة الإسراع في توفير فرص العمل للخريجين الشباب لامتصاص بطالتهم بدل دفعهم إلى الهجرة غير المشروعة ولو عن طريق المخاطرة بأرواحهم في ظل تنامي مؤشرات تفاقم أزمة الهجرة بالتوازي مع انسداد أفق المساعي السلمية المبذولة وانخفاض وعي الحكومة بضخامة وفداحة أزمة الهجرة التي تضحي بالكوادر الشابة المعوّل عليها في البناء والنهوض بالبلاد من المستنقع الذي غاصت فيه».

وأبدى انزعاجه وألمه من الأرقام المرعبة التي تصدرها منظمات دولية حول أرقام السوريين الذين ركبوا المخاطر في طريقهم إلى بلاد الغربة وحلمهم الموعود أو حتفهم المنتظر: «إذ احتل السوريون ثلث عدد اللاجئين الذين وصلوا إلى أوروبا بحراً خلال ٢٠١٤ والبالغ عددهم ٢١٩ ألف لاجئ لقي ٣٥٠٠ منهم حتفهم غرقاً، وهي كارثة إنسانية تضاف إلى سجل كوارث الحرب التي لا تعد ولا تحصى، وستزداد وطأة الكارثة بارتفاع عدد الذين سيصلون إلى أوروبا بحراً نهاية العام الجاري إلى ٣٠٠ ألف لاجئ بحسب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين».

ودعا زكي المسؤولين المعنيين في الحكومة وكل الفعاليات الاقتصادية والنقابية إلى لعب دورها في هذا المجال بتخصيص مؤتمرات وندوات تتحدث عن مخاطر استمرار مسلسل تدفق النازحين عبر الحدود على مصير القطر «بل حتى الجلوس إلى الفئات والعينات المنتخبة للهجرة بكل جدية ومسؤولية للاستماع إلى همومها ومعاناتها وسبل حل ومعالجة مشاكلها، والتركيز على أوساط الخريجين الجامعيين والخبرات العلمية في جميع الاختصاصات».

وأظهر قلقه العميق من الأنباء التي ترد بشكل شبه يومي وتتناقلها وكالات الأنباء العالمية حول الكوارث التي تلحق بالمهاجرين السوريين مثل العثور على جثث ٧١ سورياً أخيراً من المهاجرين بشكل غير شرعي بينهم أطفال ونساء داخل شاحنة متروكة في أحد الطرق الخارجية السريعة على الحدود الشرقية للنمسا، وكذلك غرق مئات المهاجرين الكثير منهم سوريون قبالة مدينة زوارة على الساحل الليبي وهو حدث يتكرر أسبوعياً حتى لم يعد يحتل الأولوية في أجندة وسائل الإعلام.

وشدد على أن إقناع الراغبين بالهجرة بعدم استكمال مشروعهم بمغادرة البلاد وإغرائهم على البقاء فيه أسهل بكثير من إقناعهم بالعودة إليه لاحقاً مهما بلغت جاذبية المشاريع التي ستستقطب الخبرات منهم، ولكن كيف يمكن الحد من أعداد المهاجرين السوريين بعد أن وصلت نسبتهم إلى ٢٣ بالمئة من مجموع مهاجري العالم، حسب أرقام المنظمات الدولية، فهل بإمكان المجتمع والاقتصاد السوري تحمل هذه الفاتورة الباهظة التكاليف أم فات أوان إنقاذ ما يمكن إنقاذه»!؟.

اقتصاد-بوك

الزاوية هي من صفحات الفيسبوك للاقتصاديين والصفحات الخاصة بالقضايا الاقتصادية

رئيس اتحاد غرف التجارة يتساءل: لماذا قطع الكهرباء عند وصول الماء؟

«سيادة المسؤول عن قطع تيار الكهرباء في مدينة دمشق..
سيادة المسؤول عن قطع المياه في مدينة دمشق..
أتوجه لكم بالسؤال التالي: كيف يمكن التوفيق بين انقطاع التيار الساعة السادسة صباحاً مع توقيت وصول المياه التي لضعف تدفقها تحتاج إلى مضخة لإيصال الماء إلى الخزان. وعند عودة التيار تكون المياه قد انقطعت.
ألا يمكن تأجيل قطع التيار حتى العاشرة صباحاً ليتمكن المواطنون من الانتفاع بالمياه لكافة الأعمال المنزلية. أرجو الإعلام والإفادة لنعمل بنصائحكم القيمة»

غسان قلاع

مدير المكتب الصحفي في رئاسة الحكومة: القافلة تسير

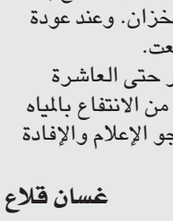

«ضمن الحرب الإعلامية المضللة التي تستهدف وطننا الغالي سورية نلاحظ في هذه الفترة تصعيداً إعلامياً من نوع آخر يستهدف بعض أعضاء الحكومة وخاصة على مواقع التواصل الاجتماعي،
نقول لهم: هذه حكومة الوطن التي تسعى لتعزيز صموده ضد إرهابكم وتنمية قدراته ولا تلتفت لأعمالكم الدنيئة بل تزداد صموداً ومقاومة والقافلة تسير والكلاب تنبح على قارعة الطرقات»

أسعد المحيميد

مواطن يسأل عن إنارة الشوارع نهاراً والكهرباء تجيب

«أحد التعليقات الواردة الصفحة: قبل ما تحكو عن سرقة الكهربا روحو اطفوا أضوية البلدية بكل شوارع الشام يلي شاعلة بعز دين النهار.... ولا هي ما بتصرف كهربا..
شكراً لتنويهك عن إنارة الشوارع لي بتبقى شاعلة بالنهار ونحنا كمان منضم صوتنا لصوتك».
نود إلقاء الضوء على أن إنارة الطرقات العامة تعود إلى مجالس المدن والبلديات التابعة لوزارة الإدارة المحلية من جهة التأسيس والصيانة والاستثمار وتقتصر مهمة وزارة الكهرباء في تأمين مصدر التغذية الكهربائية لها.
وانطلاقاً من حرصنا في مكافحة الهدر والحفاظ على الطاقة الكهربائية وترشيد استهلاكها فقد تم التنسيق مع وزارة الإدارة المحلية لتوجيه المعنيين لديها لاتخاذ الإجراءات الفنية اللازمة في إصلاح الخلايا الضوئية ومعايرتها بما يحقق عملها في ساعات الليل وإطفائها في ساعات النهار وإيجاد الآلية المناسبة لمراقبة تحقيق ذلك»

وزارة الكهرباء السورية- الصفحة الرسمية

من رسالة خبير إلى النوري: إعفاء من مضى عليهم ٥ سنوات

«الأستاذ الدكتور حسان النوري: وزير التنمية الإدارية
نرفع لكم ملاحظات ومقترحات من وحدات التنمية الإدارية..
- انقطاع الصلة بين وزارة التنمية الإدارية الراعي الفني لمشروع الإصلاح الإداري الوطني ووحدات التنمية الإدارية في بعض الجهات العامة
- التنمية الإدارية ليست بيئة عمل جاذبة حتى الآن ولا يرغب أحد العمل بها
- الناس المواطنون الموظفون الشرفاء – يريدون أفعالاً ملموسة – تغيير بعض الإدارات المؤبدة – تغيير الإدارات الفاسدة – تحديد الولاية الإدارية – إعفاء من مضى عليهم ٥ سنوات
- بعض الإدارات الجديدة لا توحي بالجديد والكفاءة

عبد الرحمن تيشوري